فاتحة الكتاب :

تعاني كثير من المجتمعات فى الوقت الحاضر من زيادة غير مسبوقة في جرائم العنف بجميع صوره وأشكاله، سواء التى ترتكب ضد الدولة، أو التي ترتكب أثناء ممارسة الإنسان لحياته العادية، بدءاً بجرائم الضرب بدرجاته المختلفة، ومروراً بالسرقة في صورها المشددة، والقتل والحريق والاغتصاب وغيرها، كما تتعدد العوامل التي تقف وراء وقوع تلك الجرائم، والنتائج المترتبة عليها، والأدوات المستخدمة فى التنفيذ، وتحمل الجرائم في طياتها درجة عالية من الخطورة الموجهة ضد أمن واستقرار المجتمعات البشرية؛ فهي تمثل تهديداً لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية، كما تساهم في خلخلة العلاقات والروابط الإنسانية في المجتمعات كافة، فضلا عما تمثله من تهديد للحقوق الأساسية للإنسان، ولا سيما حقه في الحياة والتملك وسلامة البدن.

ومن هنا لا نستطيع أن ننكر، أن التزايد الذي تشهده جرائم العنف في الآونة الأخيرة – كما ونوعاً- يرتبط إلى حد كبير بالتزايد المضطرد في عدد السكان، وتشابك مصالحهم وتعارض أهوائهم وميولهم، فضلاً عن الآثار السلبية للمدنية والحضارة المعاصرة؛ والتي أثرت على الأعصاب والزيادة في الاضطراب ، للدرجة التي دعت بعضاً من العلماء والفلاسفة إلى القول: بأن القرن الواحد والعشرين بات يشهد قفزة غير مسبوقة فى كل أشكال العنف، وفي أعداد الضحايا وضخامة التخريب وقوة وسائل العنف؛ [1] ومن ثم فإن ثمة مؤشرات على تزايد حجم الجرائم العنيفة، خاصة جرائم القتل؛ حيث أكدت الدراسات أن جرائم القتل تحدث أحياناً لأسباب تافهة، كالحصول على كمية صغيرة من النقود أو بعض الملابس أو المقتنيات الشخصية، بل أنها تحدث دون سبب ظاهر، كما أشارت إلى أن معدل القتل بلغ ذروته في الولايات المتحدة الأمريكية.فحوالي ٢٠ ألف أمريكي يقتلون كل عام، ومن بين هذا العدد يتعرض حوالي ٤ آلاف طفل ومراهق للقتل.[2]

كما كشفت بيانات مقارنة بين خمس عشرة دولة أن معدل القتل بين الشباب -وهو معدل تم حسابه من خلال عدد القتلى لكل ألف من الفئة العمرية من ١ إلى ٢٤ سنة- قد وصل إلى ٢١,٩ قتيل في الولايات المتحدة، تليها اسكتلندا بمعدل ٥ قتلى، ثم إسرائيل ٣,٧ قتيل، ثم النرويج بمعدل ٢,٥ قتيل، وتأتي اليابان في ذيل القائمة بمعدل ٠,٥ قتيل لكل ألف من هذه الفئة العمرية، ويرتبط تزايد معدلات القتل بين الشباب بتزايد معدلات العنف عموماً في سلوكهم، فضلا عن تملكهم لأسلحة غير مدركين مسئولية حملها[٣].

وإذا كان القرن العشرين هو حقاً قرن الإنجازات الكبرى فى تاريخ البشرية؛ فإنه وفقاً لأراء المؤرخين والمحللين السياسيين هو أشد القرون دموية؛ فمعظم المشكلات التى تواجهنا اليوم والتى سوف تواجهنا غداً تتعدى حدود الدولة القومية، فكما سعت العولمة نحو عولمة الفقر فهى عملت أيضاً على عولمة الجريمة؛ مما يدعونا بقوة إلى ضرورة وسرعة وضع الحلول لها على المستوى العالمى، خاصة وأن العولمة قد ساعدت على إحداث ظاهرتين متلازمتين ومتصارعتين على حدٍ سواء هما عولمة الأغنياء وعولمة الفقراء أيضاً، فالأغنياء ينفردون بالقوة ومغانمها، دونما حسابان للعدالة الاجتماعية والجنائية، والثانية لا تمتلك شيئاً سوى الجوع والفقر والجهل والمرض، وليس أمامها سوى أن تقدم الطاعة والولاء والالتزام للأولى متحملة مواجهة كافة التحديات والتداعيات المترتبة على هذا التقسيم الجائر.

وجدير بالذكر أن مغارم العولمة ليس لها وطن، فلا فرق بين متقدم ومتخلف من العالم فالكل سوف يدفع الثمن، ولعل هذا ما جعل جون جراى يرى أن أمريكا نفسها صاحبة الرؤية الرأسمالية والصيحة الأولى للعولمة مهددة بالانهيار الاجتماعى الكامل، الذى لم يسبق لدولة متقدمة أخرى أن تشهده، ويتمثل هذا الانهيار فى تفكك الأسرة وما يرتبط به من تداعيات وتأثيرات سلبية وخيمة تعمل على تزايد معدلات الجريمة والإجرام ويصبح السجن هو المصير المحتوم . فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لم تعد نظرية صدام الحضارات لعالم السياسة الأمريكى صموئيل هنتجتون أى تفسير،

فالعالم لم يكن متحداً على شيء من قبل مثلما اتحد على مواجهة الإرهاب ؛ ولعل هذا ما يدعو إلى ضرورة الاتحاد لمواجهة الجريمة المنظمة بمؤسساتها المختلفة ؛ لما لها من مغارم بالغة الأثر على كافة دول العالم غنيها وفقيرها على حدٍ سواء؛ مما جعل النظام العالمى بات فى أمس الحاجة إلى الأمن والشرعية، لأولى لأنه لا عولمة بدونه؛ لأن العولمة سوف تصبح مكلفة للغاية وقد تتعرض من وقت لأخر لانتكاسات عالية التكلفة، والثانية لأن بدونها لايمكن عزل الإرهابيين أو المتعاطفين معهم.

ونحن في هذا الكتاب نركز على قضية العولمة وعلاقتها بالجريمة و الدور الذي تلعبه العولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي الفردي أو الجماعي وذلك في إطار الاستفادة من الاختلافات الكبيرة بين السياقات المجتمعية في دول العالم والاستفادة الأكثر من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، نتيجة لحالة السيولة الدولية الناتجة عن العولمة (عولمة رؤوس الأموال وتحولّها من صورة نقدية سائلة لصورة رقمية يتم تداولها عبر شبكة الانترنت) ، فضلا عن ظهور أشكال جديدة للثروة لم تكن معروفة من قبل ، أدت فيما أدت إلية إلي ظهور صور جديدة للجريمة العصرية .ومن ثم فالغاية الرئيسية لهذا الكتاب هي مناقشة إشكاليات العولمة وارتباطها بالإشكالات المتعدد و المتباينة للجريمة .

وحرى بنا أن نشير إلى أن بداية التفكير فى هذا الكتاب جاءت مواكبة لتباين وتتعدد أنماط الجريمة التى يشهدها العالم اليوم، والتي راح ضحيتها ليس فرداً واحداً ولكن ثمة مجتمعات عديدة هُدِّمَت تحت دعوى العولمة وفرض الوصايا الأمريكية، ولعل ما حدث فى العراق وفلسطين وليبيا والسودان وغيرها من البلدان هو خير شاهدٍ على أعمال الإجرام التى تمارسها المؤسسات الصهيونية والأمريكية يومياً، وفى إطار هذه التغييرات المستجدة فى أنماط الجريمة قدم الكاتب الانجليزى مارك فيندلى فى ١٩٩٩ عام كتاباً بعنوان Globalization of Crime ، حيث انطلقت بعض من أفكار كتابنا هذا من الأفكار والإحصائيات التى أوردها الكاتب ، كما اقتبسنا بعض من نصوص هذا لكتاب بما يخدم قضايانا البحثية؛ وحتى نستطيع

أن نقدم إلى القارئ العربي رؤية متكاملة للجريمة المنظمة وآليات انتشارها وتناقلها عبر الحدود الوطنية وكيف يتم تصنيعها وتوزيعها وتسويقها من خلال آليات العولمة التي تسعي جاهده لكسر الحواجز الثقافية والجغرافية بين المجتمعات من اجل خلق مجتمع جديد مصبوغ بصبغه ثقافية واحدة في الغالب هي الثقافة الأمريكية التي تنطلق من النزعة الفردية وتأخذ بالمذهب البرجماتي الذي يبيح لنفسه استخدام كافة آليات المشروعة وغير المشروعة في سبيل تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية في إطار من الهيمنة السياسية والثقافية تلك الهيمنة التي كانت الجريمة المنظمة احدي آلياتها ، تلك المنظمات الإجرامية المنتشرة عبر المجتمعات الكونية هي رجل الأمن المتخفي لحماية المصالح الأمريكية في العالم حتى وان كان الثمن هو تدمير مجتمع بأكمله .

د. صلاح أحمد هاشم

ديسمبر ٢٠١٦م

obeikan.com